الأمم المتحدة

A/57/L.30

الجمعية العامة

Distr.: Limited
15 November 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

البند ٢٢ (ص) من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

أنغولا، بوتسوانا، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، زامبيا، زمبابوي، سوازيلند، السودان، ليسوتو، المغرب، ملاوي، ناميبيا: مشروع قرار

التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٤٨/٣٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ وسائر قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة بتشجيع التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومن بينها المقرر ٤٤٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١،

وإذ تثني على الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية لما تبديه من التزام متواصل بالأخذ بترتيبات للتعاون فيما بينها تكون أكثر اتساما بالعمق وبالطابع الرسمي من أجل تحقيق التكامل الإقليمي،

وإذ تقر بالجهود المستمرة لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة وحقوق الإنسان وسيادة القانون وسائر التطورات الإيجابية في المنطقة ومن بينها توطيد السلام عن طريق إنشاء مؤسسات لتعزيز التكامل الإقليمي من قبيل المنتدى البرلماني والمنتدى الانتخابي ورابطة المحامين التابعة للجماعة،

181102 181102 02-69755 (A)
0269755

وإذ ترحب باعتماد الاتحاد الأفريقي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[1]، وبإعلان الأمم المتحدة[2] بشأن هذه الشراكة والجهود المستمرة التي تبذلها البلدان الأفريقية لتعزيز تنفيذ الشراكة الجديدة،

وإذ تؤكد من جديد توافق آراء مونتيري الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية واعتمد في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢[3]، والحاجة إلى موارد كافية لتمكين الدول الأعضاء في الجماعة من أن تنفذ بنجاح برامجها الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ ترحب بما تبذله الجماعة الإنمائية من جهود لجعل الجنوب الأفريقي منطقة خالية من الألغام الأرضية،

وإذ تعرب عن القلق إزاء الحالة الإنسانية الصعبة للغاية التي تعاني منها بلدان المنطقة،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أن الأحوال الجوية غير المؤاتية قد أدت إلى الجفاف الذي يؤثر حاليا على المنطقة وخاصة في المناطق الريفية،

وإذ تقر بالمساهمة الاقتصادية والمالية القيمة والفعالة التي تواصل تقديمها منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لاستكمال الجهود الوطنية ودون الإقليمية المبذولة من أجل النهوض بعملية إحلال الديمقراطية والإنعاش والتنمية في المنطقة،

وإذ ترحب بإنشاء الفريق العامل المعني بمنع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا التابع لمجلس الأمن والفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ ترحب أيضا بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار في أنغولا في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الذي أسفر عن وقف جميع الأعمال العدوانية وهيأ أحوالا لم يسبق لها مثيل لحل جميع المسائل المعلقة في اتفاق لوساكا[4] وإنجازه بالكامل،

---

(١) انظر A/56/457، المرفق الأول، AHG/Decl.1 (XXXVII).

(٢) A/CONF.198/11.

(٣) القرار ٥٧/٢.

(٤) S/1994/1441؛ انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة التاسعة والأربعون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

وإذ تعرب عن قلقها الشديد إزاء الحالة الإنسانية الفظيعة السائدة في أنغولا التي تعرقل الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي والتعمير فضلا عن تنفيذ مشاريع التنمية الإقليمية، وإذ تضع في اعتبارها أن المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة الإنسانية وتهيئة ظروف لتحقيق التنمية الطويلة الأجل والحد من الفقر في أنغولا تقع على عاتق حكومة أنغولا بمشاركة، عند الاقتضاء، من المجتمع الدولي،

وإذ تعرب عن ارتياحها للمبادرات الرامية إلى إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي شرعت فيها الجماعة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وكيانات أخرى، وإذ تقر بأن الحوار بين الأطراف الأنغولية يشكل عنصرا أساسيا في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وإذ تلاحظ مع الارتياح الجهود التي يبذلها ميسر الحوار بين الأطراف الأنغولية، سير كيتوميلي ماسير، الرئيس السابق لجمهورية بوتسوانا، والرامية إلى ضمان التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وإذ ترحب مع الارتياح بالتوقيع، في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، على اتفاق بريتوريا بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا تحت رعاية الرئيس ثابو مبيكي رئيس جنوب أفريقيا، بوصفه رئيس الاتحاد الأفريقي، والأمين العام، وبالتوقيع في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ على اتفاق لواندا بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا بوساطة من رئيس أنغولا خوزيه إدواردو دوس سانتوس، باعتبارهما خطوتين نحو تحقيق سلام متين في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وإذ تلاحظ مع القلق ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في المنطقة والأمراض المعدية الأخرى من قبيل الملاريا والدرن التي لها عواقب اجتماعية واقتصادية بعيدة الأثر،

وإذ تسلم بالدور الهام الذي تؤديه المرأة في تنمية المنطقة،

وإذ تسلم أيضا بالدور الهام الذي يؤديه المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنمية المنطقة،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٥]؛

---

(٥) انظر A/57/94 و Add.1.

٢ - **تعرب عن تقديرها** لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها فضلا عن المجتمع الدولي على ما قدمته من دعم مالي وتقني ومادي إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وترحب على وجه الخصوص بالتبرعات المالية وغيرها من التبرعات التي قدمها المجتمع الدولي استجابة للنداء المشترك الموجه من الجماعة الإنمائية والأمم المتحدة في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢ من أجل تقديم مساعدة لتفادي حدوث لأزمة إنسانية في المنطقة، وتطلب إلى الدول الأعضاء، وخاصة مجتمع المانحين، مواصلة دعمها للجهود الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة في المنطقة؛

٣ - **تناشد** المجتمع الدولي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة الاستمرار في تقدم المساعدة المالية والتقنية والمادية، حسب الاقتضاء، إلى الجماعة الإنمائية لدعمها في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية بالكامل، ولدعم الجماعة في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بشكل كامل؛

٤ - **تطلب** إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإلى الأجهزة والمؤسسات والهيئات في منظومة الأمم المتحدة التي لم تُقم بعد اتصالات وعلاقات مع الجماعة الإنمائية أن تستكشف إمكانية القيام بذلك؛

٥ - **تناشد** الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة والمجتمع الدولي مساعدة ودعم الجماعة الإنمائية فيما تبذله من جهود لمكافحة الألغام الأرضية، وتطلب إلى الدول الأعضاء في الجماعة أن تواصل تعزيز جهودها في هذا الصدد؛

٦ - **تناشد أيضا** الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة والمجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها الجماعة الإنمائية بالموارد الكافية لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ومن بينها تلك الواردة في الإعلان بشأن الألفية[٦]، وتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسة ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة مع التأكيد بصورة خاصة على تعزيز دور المرأة في عملية التنمية؛

٧ - **ترحب** في هذا الصدد بإنشاء شبكة إشراك المرأة في مجتمع الأعمال، وهي شبكة تابعة للجماعة الإنمائية، بهدف تمكين المرأة بجملة وسائل من بينها تيسير وتعزيز إمكانية حصولها على الائتمان وعلى التدريب في مجال الأعمال وعلى المهارات التقنية؛

٨ - **تدعو** المجتمع الدولي إلى أن يواصل دعم التدابير التي تتخذها الجماعة الإنمائية للتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بما في

---

(٦) القرار ٥٥/٢.

ذلك الوفاء بالالتزامات وتقديم مقترحات باتخاذ إجراءات رئيسية في المستقبل لتنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

٩ - **تشير** إلى المسؤولية الرئيسية الملقاة على عاتق الدول الأعضاء في الجماعة فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد والسياسات الاقتصادية السليمة وسيادة القانون وتعزيز تنفيذ برامج التنمية الوطنية، وتقر الجهود المبذولة في هذا الصدد؛

١٠ - **تناشد بقوة** الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة والمجتمع الدولي على التعاون مع الجماعة الإنمائية والدول الأعضاء فيها في تنفيذ السياسات المناسبة للترويج لثقافة إحلال الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتعزيز المؤسسات الديمقراطية بما سيدعم المشاركة الشعبية من جانب أبناء الجماعة في هذه المسائل وفقا لأهداف ومبادئ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

١١ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة السلطات الأنغولية، وخاصة عن طريق تقديم مساعدة إنسانية مالية ومادية، في تخفيف معاناة الشعب الأنغولي وعلى وجه الخصوص الأطفال والنساء والمسنين، وتطلب إلى السلطات الأنغولية مواصلة تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية التي ستحسن حياة الشعب الأنغولي؛

١٢ - **تطلب** إلى المجتمع الدولي وخاصة الأمم المتحدة مواصلة الإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية أنغولا الديمقراطية والمساعدة في الإنعاش وإعادة البناء الاقتصادي لذلك البلد؛

١٣ - **تحث** جميع الأطراف في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار[٧] وكذلك في اتفاقي بريتوريا ولواندا على العمل على تنفيذها على وجه السرعة وعلى نحو كامل، وأن تتعاون في هذا الصدد مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي؛

١٤ - **تؤكد** الحاجة والأهمية الملحتين لتعزيز الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة فيما يتصل بمهام نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل طوعي وذلك إسهاما في إقامة سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

١٥ - **تدعو** المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان التي تستقبل لاجئين في التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية الناتجة عن ذلك؛

---

(٧) S/1999/815، المرفق، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الرابعة والخمسون، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

١٦ - **تناشد** الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المساعدة كذلك في تعزيز قدرة المنطقة على إدارة الموارد المائية على نحو يكفل استدامتها وقدرتها في مجال الصرف الصحي، والاستجابة بسخاء لحالة الجفاف في الجنوب الأفريقي، وذلك بدعم المنطقة في إطار استراتيجياتها الموضوعة للتأهب للجفاف وإدارته؛

١٧ - **تعرب عن دعمها** للإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية في سعيها لتحقيق رؤيتها المشتركة فيما يتصل بإقامة جماعة اقتصادية إقليمية عن طريق تعميق التعاون الاقتصادي؛

١٨ - **تطلب** في هذا الصدد إلى المجتمع الدولي أن يدعم إنشاء مناطق اقتصادية خاصة وممرات إنمائية في الدول الأعضاء في منطقة الجماعة الإنمائية، بمشاركة نشطة من القطاع الخاص، مع الاعتراف بما تتحمله البلدان المعنية من مسؤوليات وبجهودها الجارية فيما يختص بتهيئة البيئة اللازمة، بما فيها الإطار القانوني والاقتصادي المناسب لهذه الأنشطة؛

١٩ - **تطلب أيضا** إلى المجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها الجماعة الإنمائية في مجال بناء القدرات وفي التصدي للعواقب وللتحديات والفرص الجديدة التي تطرحها على اقتصادات المنطقة عملية العولمة والتحرير؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل، بالتشاور مع الأمين التنفيذي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تكثيف الاتصالات الهادفة إلى تعزيز وتنسيق التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة؛

٢١ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.